علم أسباب إيراد الحديث النبوي في زمن النبوة وبعد موته ﷺ

د. جراح محمد الجراح*، د. محمد سعيد علي**، د. عمر عبد الله مقابلة**

سلم البحث في ١٤٤١/٢/١٥هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤١/٣/١٩هـ

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بعلم أسباب إيراد الحديث النبوي في زمن النبي وبعد موته ﷺ. ولتحقيق هدف الدراسة، جمع الباحث بين الملاحظة والفكر، وذلك باتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي أثناء جمع مادة هذا العلم في مجالس سماع كتب السنة، وكذلك أثناء دراسة كتب الشروح التي وقف عليها الباحث على وجه العموم، وكتاب "فتح الباري" على وجه الخصوص. وأظهرت النتائج أن علم أسباب إيراد الحديث علم من علوم الحديث، يُبحث فيه عن الدواعي التي حملت الصحابة والتابعين ﷺ على ذكر حديث النبي ﷺ وكيفية الاستفادة منه. وأظهرت أيضا أن دوافع التحديث عند الصحابة شكّلها النبي ﷺ بنفسه نظريًا وعمليًا. كما أوضحت النتائج أن كثرة الرواية وقلتها من الصحابة راجع إلى تغليب دوافع التحديث والكتمان وأيضا أن أول من قام بالبحث في دوافع التحديث عند الصحابة رضوان الله عليهم وانتقدها هو النبي ﷺ وكبار أصحابه. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات ذات الصلة.

كلمات مفتاحية: أسباب إيراد الحديث النبوي، دوافع التحديث.

Abstract:

The Science Of Reasons For Mentioning Prophet's Hadith During The Prophet's Life And After His Death, Peace Be Upon Him. The aim of this study is to introduce the science of reasons for mentioning Prophet's Hadith during the Prophet's life and after his death, peace be upon him. To achieve the objective of the study, the researcher collected between observation and thought by following the inductive and deductive method during listening and studying the books of the Sunnah in general and the book "Fath Al-Bari" in particular. The results showed that the science of reasons for mentioning Prophet's Hadith is one of hadith's sciences which is looking for Prophet's Hadith – peace be upon him- and how to benefit from it. In addition, it showed that reasons for mentioning Prophet's Hadith

* أستاذ مساعد، قسم السنة النبوية وعلومها، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، أمريكا.

** أستاذ مساعد، قسم السنة النبوية وعلومها، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، أمريكا.

** أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، أمريكا.

from the companions which are formed by the Prophet himself – peace be upon him- theoretically and practically. The results also revealed that many and few narrations from the companions refer to the motives of narration and concealment and the first one who investigated and criticized the motives of narration was the Prophet- peace be upon him – and his senior companions. Considering the results, the study presented several relevant recommendations.
Keywords: reasons for mentioning Prophet's Hadith, motives of narration.

المقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله الله بالهدى ودين الحق، فبلّغ الرسالة وأدّى الأمانة، ونصح الأمة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]. أما بعد: فإنّ الله ﷻ امتنّ على هذه الأمّة بعلم الحديث، وقد شهد بذلك الأعداء قبل الأولياء، حتى قال أحدهم: "والمسلمون مُحِقُّون بالفخر بعلم حديثهم"[١]. وكيف لا تفخر الأمة بعلم الحديث وبه قد وَصَلَ الله ﷻ آخرهم بأوّلهم. قال الحافظ الذهبيّ –في بيان هذا الأمر: "روى الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: «كان عبد الله بن مسعود يُشبّه بالنبي ﷺ في هديه ودَلِّه[٢]»، وكان علقمة يُشبّه بعبد الله في ذلك، وقال جرير بن عبد الحميد: «وكان إبراهيم النخعي يُشبّه بعلقمة في ذلك، وكان منصور يُشبّه بإبراهيم»، وقيل: كان سفيان الثوري يُشبّه بمنصور، وكان وكيع يُشبّه بسفيان، وكان أحمد يُشبّه بوكيع، وكان أبو داود يُشبّه بأحمد"[٣].

فانظر كيف انتظمت هذه اللآلئ النفيسة في سِلك الإسناد! حتى التحق الإمام أبو داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ) بشيخه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، وهو بشيخه الإمام وكيع بن الجراح (ت:١٩٦هـ)، وهو بشيخه الإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت:١٦١هـ)، وهو بشيخه الإمام منصور بن المعتمر (ت: ١٣٢هـ)، وهو بشيخه إبراهيم النخعي (ت:٩٦هـ)، وهو بشيخه علقمة بن قيس النخعي (ت: بعد

٦٠هـ)، وهو بشيخه عبد الله بن مسعود ﷺ (ت:٣٢هـ) صاحب رسول الله ﷺ.

وتشبَّه كل واحد منهم بشيخه بطريقة عجيبة لم تُعْهد في الأمم السابقة! فإذا حذفنا الواسطة التي بين آخرهم –وهو الإمام أبو داود وبين النبي ﷺ لصحّ لنا أن نقول: "كان الإمام أبو داود –يُشبّه بالنبي ﷺ في هَديه ودَلِّه"، ولا يكون هذا إلا لأصحاب الحديث، الذين به تمسكوا، وعليه اجتمعوا، فاستحقوا لقب أهل السنة والجماعة، الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، ولمّا كان للحديث الشريف هذه المكانة الرفيعة، اعتنى به أهل العلم غاية العناية، وصنّفوا فيه وأبدعوا، ولا يزال أهل العلم وطلّابه قائمين على خدمته ونشره.

وفي هذه البحث يُلقي الباحث الضوء على علمٍ شريف من علوم الحديث، قلَّ من تكلم عنه، على أهميته وأصالته، وهو: "علم أسباب إيراد الحديث النبوي في زمن النبوة وبعد موته ﷺ"، وهو علم يُبحثُ فيه عن دواعي ذكر الصحابة للحديث الشريف، وكيفية الاستفادة منه.

أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تتلخص أهمية الموضوع وبواعث اختياره فيما يلي:

١– تعلق هذا العلم بالأصل الذي يُميّز أهل السنة والجماعة عن غيرهم، وهو "فهم الصحابة ﷺ".

٢– تعلقه بحركة التصنيف والأبحاث والرسائل العلمية عامة والشرعية منها خاصة.

٣– أنه يضبط ويؤصل مسائل هذا العلم المتفرقة في بطون كتب علوم الحديث رواية ودراية.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

١– التَّنويه بهذا العلم، وبيان أهميته، وأصالته، ومكانته من علوم الحديث رواية ودراية.

٢– جمع مسائل وأصول وقواعد هذا العلم المبثوثة في بطون الكتب.

مشكلة الدراسة:

١– تخبط بعض المتصدرين للفتوى، نتيجة عدم الإلمام بمنهج فقهاء الصحابة والتابعين في الفتوى وأحكام القضاء.

٢– الأخطاء التي يقع فيها بعض المتصدرين لتحقيق الحديث النبوي وشروحه بسبب إغفالهم لأسباب الإيراد.

٣- ظاهرة: "التصنيف من أجل التصنيف" التي أسفرت عن تصانيف لا فائدة منها؛ نظرًا لعدم وضوح دواعي التصنيف عند أصحابها.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة المهمة في هذا الباب ما يشيرُ إلى سبب إيراد الحديث الأمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي[٤] (ت: ٨٤٢هـ)، غير أنه جعله قسمًا من أقسام علم "سبب الورود"[٥]، وسمّاه: "سبب الحديث.

ويرى الباحث أنّ أول من صنف في علم "سبب الإيراد" من حيث هو، صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور: نزار ريّان[٦] -(ت:١٤٣٠هـ)رحمه الله، وقد ألّف فيه عِدّة أبحاث علمية منها:

- بحث بعنوان: "أسباب إيراد الحديث الشريف"[٧].
- وبحث آخر بعنوان: "الدواعي التربوية لرواية الصحابة الأحاديث النبوية"[٨].
- وثالث بعنوان: "الدواعي العلمية لرواية الصحابة الأحاديث النبوية"[٩].

أمّا عن منهجه -في البحثين الأخيرين؛ فإنّه جمع فيهما جملة من الأحاديث على سبيل المثال، والتي وردت مقرونة بسبب إيراد الصحابة لها، وهذا يعني أنها لم تكن على غِرار ما صُنِّف في علم "أسباب ورود الحديث"؛ فإن عنايتهم بهذا الباب كانت بالأحاديث التي لم يرد فيها أو في بعض طرقها سبب ورودها؛ أمّا الأحاديث التي وردت مقرونة بسبب ورودها فهي واضحة[١٠].

ثم إنّه -بيّن أن الهدف من جَمعِه لهذه الأحاديث، هو إظهار الدوافع التربوية والعلمية عند الصحابة في رواية الحديث الشريف، كاحترام الكبير، وتوقير أهل العلم، واجتناب الفتن، والمحافظة على البيت والأسرة،... إلى غير ذلك من دوافع تربوية. وكحُبّ نشر العلم، والخوف من إثم كتمانه، وإنكار المنكر، والمذاكرة، وإجابة سؤال طالب العلم،... وغير ذلك من دوافع علمية، وقد ناقشها -مناقشة علمية موضوعية، وطاف في دواوين السنّة للاستفادة منها في بيان منهج الصحابة ومعرفة أحوالهم.

وقد انشغل -بالجانب التطبيقي لهذا العلم، وذلك في بيان موضوعه- وهو الدوافع نفسها-، كما انشغل بمسائله من حيث الرواية فقط.

ثم إنّه وَعَد ببحث شامل يجمع فيه باقي الدواعي التي وقف عليها، وقد صرّح بالانتهاء منه[١١]، والذي يبدو للباحث أنّه نفسه البحث الأول: "أسباب إيراد الحديث الشريف"، فإن كان الأمر كذلك فهو كالبحثين السابقين، غير أنّه جمع فيه

باقي الدواعي الأخرى كالسياسية، والعسكرية، والجهادية،... وغيرها.

هذا، وللدكتور عبد اللطيف عبد القادر ريّان رسالة علمية سمّاها: " أسباب إيراد الحديث الشريف"[١٢]، سار فيها على منهج أخيه الدكتور نزار ريّان.

منهج البحث:

جمع الباحث بين الملاحظة والفكر، وذلك باتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي أثناء جمع مادة هذا العلم في مجالس سماع كتب السنة كالموطأ، والصحيحين،... وغيرها، وكذلك أثناء دراسة كتب الشروح التي وقف عليها الباحث على وجه العموم، وكتاب "فتح الباري" على وجه الخصوص.

منهج الباحث:

وتمثل عمل الباحث في النقاط التالية:

١- تم الاستعانة بكتب الببليوغرافيا وتأريخ العلوم لإثبات أن أسباب إيراد الحديث علم مستقل من علوم الحديث.

٢- التمثيل لما تم استنباطه من قواعد هذا العلم، ومناقشة هذه الأمثلة لمعرفة مدى تطابقها مع تلك القواعد.

٣- عزو الآيات إلى سورها مع بيان رقم الآية في النص.

٤- أما الأحاديث والآثار فإن كانت في الصحيحين، أو في أحدهما، اكتفى الباحث بالعزو لهما أو لأحدهما، ولا يخرج عن الصحيحين إلا لفائدة يتم التنبيه عليها في موضعها.

٥- وإن كانت الأحاديث والآثار خارج الصحيحين توسَّع الباحث في تخريجها بما يفي الغرض، وحكم عليها بما يناسب حالها وفق القواعد الحديثية، مستأنسا بأحكام أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين.

٦- إذا كان الراوي ثقة، أو متَّفقا على توثيقه، فإنه يشير إلى ذلك، ولا يترجم له إلَّا إذا دعت الحاجة إليه، وكذلك إذا كان الراوي ضعيفا، أمَّا إذا كان الراوي مختلفا فيه، فإنه يذكر أقوال المعدلين والمجرحين، ويتوسَّع في ذلك حسب حال الراوي، ثم ينتهي إلى التَّرجيح وفق القواعد المقررة عند أهل العلم.

٧- عزو النقول التي هي من كلام أهل العلم إلى مصادرها؛ وأما بيانات المراجع والمصادر فقد أرجأها الباحث إلى الفهرس الخاص بها.

٨- التعليق على القواعد والقضايا التي ترد في البحث حسب الحاجة.

٩- الرجوع في بيان غريب الحديث واللغة إلى المصادر الأصليَّة ما أمكن.

١٠- التَّرجمة للأعلام غير المشهورين، واستبعاد من اشتهر منهم.
١١- التعريف بالبلدان والأمصار غير المشهورة، واستبعاد ما اشتهر منها.
١٢- عمل فهارس للآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمصادر والمراجع.

مصطلحات البحث:

١-إذا أطلق "**أسباب الإيراد**" فالمراد: أسباب إيراد الصحابة للحديث النبوي؛ أمّا أسباب إيراد التابعين، وكذا أسباب إيراد المصنفين للحديث، فإنّه يبيّنها.

٢-وإذا أطلق مصطلح "**علوم الرواية**" فالمراد: العلوم التي يبحث فيها عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنى المراد منها، فيدخل في ذلك كل العلوم التي يكون الحديث الشريف أحد مواردها، كالسنة، والفقه، وشرح الحديث... وغيرها.

وأما "**علوم الدراية**" فالمقصود بها: العلوم التي يبحث فيها عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوال رواته ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالًا وانقطاعًا، وغير ذلك مما له علاقة بقبول الحديث أو رّده.

أسباب إيراد الحديث في زمن النبوة

أولا: مرحلة التأسيس:

لا يشك أن فسائل "أسباب إيراد الحديث" قد غُرِست في عهد النبي ﷺ، نظريًا وعمليًا.

أما من الناحية النظرية:

فعن طريق النصوص التي جاءت بالأمر بنشر العلم وبيان فضله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤] وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]؛ وقوله ﷺ : "نَضَّر الله امرءًا سمع مِنَّا حديثًا، فحفظه حتى يبلِّغَه غيرَه، فرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه"، وفي لفظ: "نَضَّر الله امرءًا سمع منا شيئًا، فبلَّغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغ أَوْعَى من سامع"[١٣].

بل جاءت النصوص بالوعيد الشديد لمن كتم علمًا سُئِله، كما في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وكما في قوله ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[١٤]، إلى غير ذلك من النصوص التي من شأنها أن تنبّه الصحابة ﷺ إلى خطورة الدور الذي سيقومون به في نشر دين الله تبارك وتعالى، خاصة وأنهم أول من خُوطبوا بهذه النصوص، فلا شك أن مثل هذه النصوص لها بالغ التأثير في تشكيل دوافع التحديث عندهم ﷺ.

وهذا يعني أن تبليغ الصحابة ﷺ لحديث رسول الله ﷺ بدافع نشر العلم ودعوة الناس إلى الله طمعًا في الأجر والخوف من عقوبة كتمانه كان مستقرًا عندهم والنبي ﷺ حيّ بين أظهرهم.

وكان من المفترض أن يتنافس الصحابة ﷺ على التحديث والرواية، لكن ثمّة شيء قلّص من حجم هذا التنافس، ألا وهو نصوص التحذير من الكذب على الله ﷻ وعلى رسوله ﷺ، كقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]. وكقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[١٥].

فتولدت بين هذه النصوص التي تحرّم كتمان العلم، وتلك التي تُحذّر من الكذب على الله ورسوله حالة في نفس كل واحد من الصحابة تختلف عن الآخر، فمن غلَبه الخوف من الوقوع في إثم كتمان العلم، أكثر من الرواية والتحديث، ومن غلبه الخوف من الوقوع في إثم الكذب عليه ﷺ، قلَّل منها، وأحال على غيره.

ومثال المكثرين:

أبو هريرة ﷺ: صاحب النصيب الأكبر في رواية الحديث عن النبي ﷺ، فقد كان يقول: "إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلاَ آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات﴾ إلى قوله ﴿الرحيم﴾. إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ المُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ العَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لاَ يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لاَ يَحْفَظُونَ"[١٦].

قال الحافظ: "وهذا يدل على أنّه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث

به، مما يدل على صحة إكثاره"[١٧]. بل كان ﷺ يسرد الحديث سردًا رغبةً في نشره، وكادت أن تردّ عليه أم المؤمنين عائشة ﷺ لولا انشغالها بالصلاة، فقالت لعُرْوَةَ: "أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ، جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يُسْمِعُنِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ أُسَبِّحُ[١٨]، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ»"[١٩].

وممّا يدلّ على فقه أبي هريرة ﷺ في سرد الحديث، أنّه لم يحدث بكل ما سمع، وقد صرّح بذلك قائلًا: "حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ"[٢٠].

فنشر ما يجب عليه نشره من أحكام الدين، وكتم ما يسعه كتمه من أخبار الفتن، وأمراء السوء، وصفاتهم، وأحوالهم. وقد كان ﷺ يكني عن بعضه، ولا يصرح به خوفًا على نفسه منهم، كقوله: "أعوذ بالله من رأس الستين، وإمارة الصبيان"، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، وغير ذلك[٢١].

ومثال المُقلّين من الرواية:

الزّبير بن العوام ﷺ: قال عبد الله بن الزبير: "قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: مَا لِيَ لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَسْمَعُ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَفُلَانًا وَفُلَانًا؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً، يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢٢].

ولا يعني ذلك أن الزّبير ﷺ امتنع عن التحديث، بل متى توافرت دوافع التحديث لديه كان يحدث، حتى جاوزت أحاديثه ﷺ في مسند الإمام أحمد بن حنبل ثلاثين حديثا[٢٣]. وهذا شأن كل من غلبته دوافع الكتمان مخافة الوقوع في إثم الكذب عليه ﷺ، فمتى ازدادت دوافع التحديث عنده حدّث وأكثر من الرواية. فعبد الله بن عمر كان شحيحًا في الرواية، حتى قال الشَّعْبِيُّ[٢٤](ت:١٠٣هـ): "قَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا، مِنْ سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا... وذكر حديث أكل الضب"[٢٥]. بل صحبه مجاهد بن جبر[٢٦](ت:١٠٣هـ) مرةً في سفر، فلم يسمعه يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدًا[٢٧].

قال الحافظ معلقًا على هذا الأثر: "فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توقّي الحديث عن النبي ﷺ إلا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة، وإنما كثرت أحاديث بن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله

ويستفتيه"[٢٨].

ومثله عبد الله بن مسعود ﷺ فكان يُذَكِّرُ النّاس مرةً واحدة في كل خميس، فقال له رجلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوَدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ؟ قَالَ: "أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمِلَّكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِهَا[٢٩]، مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا"[٣٠]. وقال عمرو بن ميمون (ت:٧٤هـ)[٣١]: مَا أَخْطَأَنِي، أَوْ قَلَّمَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ خَمِيسًا إِلَّا أَتَيْتُهُ، قَالَ: "فَمَا سَمِعْتُهُ لِشَيْءٍ قَطُّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَنَكَسَ، قَالَ: "فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَائِمٌ مَحْلُولٌ أَزْرَارُ قَمِيصِهِ، قَدِ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ، فَقَالَ: أَوْ دُونَ ذَاكَ، أَوْ فَوْقَ ذَاكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَاكَ، أَوْ شَبِيهًا بِذَاكَ"[٣٢].

فلمّا كثرت مجالس الوعظ وكثرت فتاويه أكثر من التحديث، حتى سمّاه عبد الله بن الزبير لأبيه فيمن سماهم بكثرة الرواية كما سبق ذكره. بل جـــاوزت مروياّته في مسـند الإمام أحمد ثمانمائة حديث[٣٣].

وأما من الناحية العملية:

فقد كلّف النبي ﷺ جماعة من أصحابه ﷺ، وهيأهم للقيام بهذا الدور في حياته ﷺ، فبعث منهم سفراء ودعاة إلى البلدان لنشر دين الله ﷻ، والذي هو القرآن والحديث، ووضع لهم الضوابط التي تبصرهم بالسبيل الصحيح للدعوة إلى الله ﷻ. ولا أدلّ على ذلك من قوله ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ لما بعثه إلى اليمن: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمِ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ[٣٤] النَّاسِ».[٣٥]

ومن تأمل الوصايا النبويّة في هذا الحديث؛ أدرك أن النبي ﷺ أعدّ معاذًا ﷺ إعدادًا مثاليًا للقيام بهذه المهمة.

أولا: لأنه ﷺ أخبره بطبيعة القوم المبعوث إليهم؛ فهم أهل كتاب، وأهل الكتاب يختلفون في الدعوة عن عُبّاد الأوثان.

ثانيا: وضع له خطة دعوية مرتبة ترتيبًا محكمًا، نبّه فيها على فقه الأولويات والتدرج في الدعوة، بحيث لا يتجاوز مرحلة إلا بعد الانتهاء من التي قبلها.

فإن الهدف الأسمى من البعثة هو تعريف الناس برب العالمين، والإيمان به

إيمانًا يجعلهم يستسلمون له ﷻ. فإذا ترسخت هذه القاعدة الإيمانية، دعاهم للصلاة، ثم الزكاة... إلى آخره.

ثالثا: عرّفه أسباب النجاح، وحذّره من مواطن الفشل، والتي منها أخذ كرائم الأموال.

فلا شك أن مثل هذه التهيئة والتدريبات العملية كان لها عظيم الأثر في سمو دواعي التحديث عند الصحابة ﷺ بعد موته ﷺ.

ثانيا: مرحلة النقد:

أن علم أسباب إيراد الحديث هو: علم يُبحث فيه عن دواعي التحديث عند الصحابة بغرض الاستفادة منها.

وطبقًا لهذا التعريف فإن أول تطبيق عملي لهذا العلم الشريف كان على عهد النبي ﷺ، لكن ليس بغرض الاستفادة من هذه الدواعي[٣٦]، وإنما من باب النقد البناء وتصحيح المسار، وذلك لضمان مشروعية هذه الدواعي، ورجاء حصول النفع منها.

ولم يقم بهذا الأمر إلا النبيّ ﷺ نفسه وأكابر أصحابه ﷺ، من ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا، وَفَزِعْنَا، فَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ، فَدُرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ بَابًا؟ فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بِئْرٍ خَارِجَةٍ -وَالرَّبِيعُ الْجَدْوَلُ- فَاحْتَفَزْتُ[٣٧]، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ» فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: كُنْتَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، فَقُمْتَ فَأَبْطَأْتَ عَلَيْنَا، فَخَشِينَا أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَنَا، فَفَزِعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ، فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ، قَالَ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: هَاتَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَعَثَنِي بِهِمَا مَنْ لَقِيتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ، فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ فَخَرَرْتُ لِإِستي[٣٨]، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَجْهَشْتُ بُكَاءً[٣٩]، وَرَكِبَنِي عُمَرُ[٤٠]، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثَرِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثْتَنِي بِهِ، فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لِإِستي، قَالَ: ارْجِعْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟»

قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ، وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَخَلِّهِمْ».[٤١]

قال النووي: "قال القاضي عياض وغيره من العلماء ﷺ: وليس فعل عمر ﷺ، ومراجعته النبي ﷺ اعتراضًا عليه، وردًا لأمره؛ إذ ليس فيما بعث به أبا هريرة غير تطيب قلوب الأمة وبشراهم، فرأى عمر ﷺ أن كتم هذا أصلح لهم، وأحرى أن لا يتكلوا، وأنه أعود عليهم بالخير من معجّل هذه البشرى. فلما عرضه على النبي ﷺ صوبه فيه"[٤٢].

قال الباحث: وهذا يُعد من أوائل التطبيقات العملية لهذا العلم، فإنّ عمر ﷺ لم يكذّب أبا هريرة ﷺ، وذلك لأمور:

أولا: أنه لم يعْهد عليه كذبًا.

ثانيا: وجود أمارة على صدق أبي هريرة ﷺ وهما نعلا رسول الله ﷺ.

ثالثا: أنه تأكد بنفسه على صدقه ﷺ من النبي ﷺ.

وإنما أنكر عمر ﷺ عليه لمّا وقف على دوافع التحديث عنده؛ فليس كل ما يعلم يقال. ولما أدرك ﷺ أن إشاعة مثل هذه البشارة بين الناس يجعلهم يتكلون عليها منع أبا هريرة ﷺ بالقوّة، ثم راجع النبي ﷺ في ذلك، وبيّن له مراده، وهذه هي النصيحة لرسول الله ﷺ في أبهى صورها. والشاهد أن عمر ﷺ بحث في دواعي إيراد الحديث وانتقدها، وأصّل فيها وقعّد.

والسؤال البديهي في هذا الموضع، كيف حدّث أبو هريرة ﷺ بهذا الحديث وقد اتفقوا جميعًا على أن المصلحة في كتمه؟!

والجواب: حدّث أبو هريرة ﷺ بهذا الحديث لدواعٍ جديدة عنده قد أَمِن فيها من اتكال الناس على هذه البشارة، ومما يدل على ذلك أمور:

أولا: أنه أورد الحديث بالقصة المذكورة كاملة، ولم يكتف بذكر نصّ البشارة النبوية، ومن وقف على هذه القصة أدرك أن هذه البشارة ليست مدعاة للكسل أو ترك العمل، وهذا من فقهه ﷺ.

ثانيا: أن هذا الحديث لم ينتشر بين أصحاب أبي هريرة ﷺ، بل تفرّد به أبو كثير السُّحَيْمِي[٤٣] عنه، وتفرّد به عكرمة بن عمّار[٤٤] عن أبي كثير، مما يدل على أنه كان متحفظًا من روايته، لذلك لم ينتشر عنه، وكأنه حمل النهي على إذاعته[٤٥].

ثالثا: أنه حدث به مخافة الوقوع في إثم كتمان العلم، وهو دافع قوي للرواية خاصة إذا أَمِن من اتكال الناس على البشارة واغترارهم بها، كما فعل عثمان بن عفان ﷺ فقال لأصحابه يومًا: ألا أحدثكم حديثًا، لولا آية ما حدثتكموه: سمعت النبي ﷺ يقول: **لا** يتوضأ رجل يحسن وضوءه ويصلي الصلاة إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها. قال عروة الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠][٤٦].

قال الحافظ: "ومراد عثمان ﷺ أن هذه الآية تُحرض على التبليغ، وهي وإن نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ... وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاغترار. والله أعلم"[٤٧].

مثال ثان:

عن أنس بن مالك ﷺ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهَا فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ: «إِذًا يَتَّكِلُوا»، فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذُ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا[٤٨].

وهذا الحديث يُعد أيضًا تطبيقًا عمليًا لهذا العلم، وهو كحديث أبي هريرة ﷺ السابق سواءً بسواء، غير أن الذي بحث في دواعي إيراد الحديث هذه المرّة هو النبي ﷺ نفسه. وهو أَدلّ على المقصود من الحديث السابق؛ إذ ربما يقول قائل أن دافع أبي هريرة ﷺ في التحديث هو مجرد امتثال أمر النبي ﷺ له، وأنّ عمر ﷺ إنّما بحث في دوافع تكليف النبي ﷺ لأبي هريرة ﷺ بنشر هذه البشارة، لذلك راجعه في ذلك، ولم يكن بحثه في دوافع التحديث عند أبي هريرة ﷺ.

فلو سلمنا جدلًا بهذا القول، فإنّ معاذًا ﷺ هو الذي سأل النبي ﷺ نشر هذه البشارة، فأخبره ﷺ بما يُفهَم منه أن هذا الدافع على سموه لا يكفي للتحديث، وعلل ذلك بمخافة اتكال الناس على هذه البشارة. وإنما سلّم الباحث جدلًا بهذا القول، لأن عمر ﷺ لو علم أن دافع أبي هريرة ﷺ هو مجرد امتثال أمر النبي ﷺ ما أنكر عليه، فضلًا من أن يمنعه بالقوة، وكان يكفي نصيحته للنبي ﷺ.

وقد أرجأ الباحث هذا المثال على رفعته بعد حديث أبي هريرة ﷺ في الذكر

مراعاةً للترتيب الزمني، لأنه فيما يبدو –والله أعلم– أن النبي ﷺ قد ذكره بعد قصة عمر مع أبي هريرة، فإن انتفاعه ﷺ بنصيحة عمر ظاهر فيه.

كل ذلك يدل على أن البحث في أسباب إيراد الحديث كان قديمًا مذ عصر النبوة، قام به الصحابة ﷺ؛ بل قام به النبي ﷺ بنفسه.

علم أسباب إيراد الحديث بعد موته ﷺ:

بيّن الباحث فيما سبق أن دواعي التحديث عند الصحابة ﷺ قد تشكّلت فعليًا في زمن النبوة، وبيّن أيضًا كيف أثّرت هذه الدواعي في روايتهم لحديث النبي ﷺ، وأن سماع الحديث منه ﷺ وحده ليس دافعًا لإيراده، بل ربما يسمع الصحابي ولا يحدث لعدم توافر الدواعي لإيراده، أو أن دواعي كتمه أولى من دواعي إيراده، لذلك تفاوت الصحابة فيما بينهم تفاوتًا كبيرًا في التحديث.

وبعد موت النبي ﷺ زادت عناية الصحابة ﷺ بهذا العلم، فوقفوا على دواعي التحديث عند بعضهم، وبحثوا فيها، وانتقدوا بعضها، وقعّدوا فيها، وأصلوا. فمنهم من وقف على دواعي التحديث عند صحابي آخر، فاستفاد منها وارتضاها لنفسه، كما في حديث معاذ ﷺ السابق، فقد صرّح أنس ﷺ فيه بسبب إيراد معاذ ﷺ للحديث، وهو خشيته أن يموت وقد كتم علمًا، فحدث به أنسًا ﷺ وهو أحد فقهاء الصحابة ﷺ، وحدثه به بالقصة كاملة، ولم يكتف بذكر البشارة النبوية فقط، بل فعل كما فعل أبو هريرة ﷺ، ثم حدث أنسٌ ﷺ بهذا الحديث لنفس السبب، كما فعل معاذ ﷺ معه من قبل، مما يدل على أنه قد استفاد من دراسته في سبب إيراد معاذ ﷺ لهذا الحديث.

ومن الصحابة من وقف على دواعي التحديث عند غيره، فلم يقبلها وانتقدها، كما في قصة فَاطِمَة بِنْتِ قَيْسٍ: "أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ»، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكِ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي»، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ[٤٩]، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «انْكِحِي أُسَامَةَ»، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ"[٥٠].

ثم أنكرت أم المؤمنين عائشة ﷺ على فاطمة روايتها لهذا الحديث، فقال

عروة بن الزبير: تزوج يحيى بن سعيد بن العاص، بنت عبد الرحمن بن الحكم، فطلّقها، فأخرجها من عنده، فعاب ذلك عليهم عروة، فقالوا: إن فاطمة قد خرجت، قال عروة: فأتيت عائشة، فأخبرتها بذلك، فقالت: «ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث».[٥١]

قال النووي في فوائد هذا الحديث: "جواز إنكار المفتي على مفتٍ آخر خالف النصّ، أو عمّم ما هو خاص، لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس تعميمها أن لا سكنى للمبتوتة، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر من خوف اقتحامه عليها، أو لبذاءتها، أو نحو ذلك"[٥٢].

فإنكار أم المؤمنين عائشة على فاطمة بنت قيس لم يكن إنكارًا للحديث نفسه، وإنما أنكرت عليها أن يكون إيرادها لهذا الحديث بسبب استفتائها في سكنى المبتوتة على وجه العموم، فقالت: «ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث» أي: والحال هذه، فإن الحديث لم يأت للتعميم.

مثال ثان:

عن ابن عمر ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ»، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «**أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ**»، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا»[٥٣].

قال الحافظ: "فأمّا زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر... ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبي هريرة، وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع دونه، ومن كان مشتغلًا بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه"[٥٤].

وقال الحافظ السيوطي: "فقول ابن عمر: "إن لأبي هريرة زرعًا"، ليس هذا توهينا في روايته، ولا شكًا فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، لأن العادة أن المبتلى بشيء يتيقنه، ويتعرف من أحكامه ما لا يفعله غيره، وقد وافق أبا هريرة على هذه الزيادة جماعة من الصحابة".[٥٥]

وسواءٌ أَخَرَجَ الكلام من ابن عمر ﷺ على سبيل النقد أم على سبيل التأييد، فقد بحث في دواعي ذكر أبي هريرة ﷺ لهذه الزيادة من الحديث، وهذا يعد تطبيقًا عمليًا لهذا العلم. والشاهد أن مبادئ هذا العلم عتيقة، مارسها الصحابة ﷺ بأنفسهم، وهم في ذلك بين مقلّ ومكثر، نظرًا لتفاوتهم في الحفظ والفقه.[٥٦]

فمن المكثرين أم المؤمنين عائشة ﷺ، ومن تتبع استدراكاتها على الصحابة

ﷺ وقف على شيءٍ كثيرٍ من ذلك[٥٧].

ومن المكثرين أيضًا عمر بن الخطاب ﷺ، وهو من أوائل من مارس هذا الفن عمليًا كما سبق معنا، وكذلك ابنه عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأنس، وغيرهم من فقهاء الصحابة ﷺ أجمعين.

ثم جاء التابعون، فسلكوا مسلك الصحابة ﷺ في هذا العلم، ووقفوا على دواعي تحديثهم، وصُبِغوا بصبغتهم، فمتى توفّرت دواعي ذكر الحديث عندهم حدثوا به، كما حُدِّثوا به من قبل، ومتى لم تتوفر أو كانت المصلحة في كتْمه أمسكوا، خاصةً بعد وقوع الفتنة بين الصحابة ﷺ، وظهور أهل الأهواء، وهي مرحلة فاصلة في علوم الحديث كافةً، فعن محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنة؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السُّنة، فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم"[٥٨]. وقال مجاهد بن جبر: "جاء بشير بن كعْب العدوي إلى ابن عباس، فجعل يُحدِّث، ويقول: قال رسول الله، ﷺ قال رسولُ ﷺ، فجعل ابن عبَّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال بشير: يا ابن عبَّاس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! فقال ابن عباس: "إنَّا كنَّا مرة إذا سمعْنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغَيْنا إليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول؛ لم نأخذْ من الناس إلاَّ ما نعرف"[٥٩].

وبوقوع الفتنة بين الصحابة ﷺ ظهرت الكثير من البدع، كالتشيّع الذي كان كفيلًا بإشعال الفتن التي ظهرت بعد ذلك، كفتنة مقتل الحسين ﷺ وغيرها، الأمر الذي منع من إيراد الصحابة والتابعين للحديث لقطرٍ مسلمٍ بأكمله وهو العراق. لذلك لم يكن أهل العراق في هذه الفترة معروفين بالحديث، إلا ما ندر من العلماء كالأعمش الذي أبهر حفاظ أهل الحديث في وقته. قال إسحاق بن راشد: قال لي الزهرى: وبالعراق أحد يحدث؟ قلت: نعم، هل لك أن آتيك بحديث بعضهم؟ فقال لي: نعم، فجئته بحديث الأعمش فجعل ينظر فيها ويقول: ما ظننت أن بالعراق من يحدث مثل هذا!. قلت: "وأزيدك: هو من مواليهم[٦٠]. لذلك لم ير عطاء بن أبي رباح – مانعًا من تحديث الأعمش وهو عراقي.

قَال ابن جريج: جَاءَ الْأَعْمَشُ إِلَى عَطَاءٍ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ فَحَدَّثَهُ، فَقُلْنَا لَهُ تُحَدِّثُ هَذَا وَهُوَ عِرَاقِيٌّ؟! قَالَ: لِأَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَدْ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[٦١].

فموانع الإيراد قد انتفت عند عطاء؛ لأن الأعمش أهلٌ أن يُحدث، وبقيت دواعيها قوية، والتي من أهمها مخافة الوقوع في إثم كتمان العلم. وهذا المثال دليل على انتقال هذا العلم من الصحابة إلى التابعين، بل إلى تابعيهم، فهذا ابن جريج وأصحابه يبحثون في أسباب إيراد عطاء للحديث.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه على ما أنعم ويسر في إتمام هذا البحث، فله الحمد أولًا وآخرًا. أما بعد، فهذا جهد الباحث الفقير، وضعه الباحث بين يدي الفضلاء، فما وجدتم فيه من خير فهو من الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن الباحث ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان. لا يدعي الباحث فيه كمالًا ولا إحاطة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال.

وقد انتهى الباحث منه بجملة من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

١- أن علم أسباب إيراد الحديث علم من علوم الحديث، يُبحث فيه عن الدواعي التي حملت الصحابة والتابعين ﷺ على ذكر حديث النبي ﷺ وكيفية الاستفادة منها.

٢- أن دوافع التحديث عند الصحابة شكّلها النبي ﷺ بنفسه نظريًا وعمليًا.

٣- أن كثرة الرواية وقلتها من الصحابة راجع إلى تغليب دوافع التحديث والكتمان.

٤- أن أول من قام بالبحث في دوافع التحديث عند الصحابة ﷺ وانتقدها هو النبي ﷺ وكبار أصحابه ﷺ.

٥- أن البحث في دوافع التحديث والتقعيد فيه والتأصيل زادت بعد موته ﷺ.

٦- أن التابعين سلكوا مسلك الصحابة ﷺ في هذا العلم، ووقفوا على دواعي تحديثهم، وصبغوا بصبغتهم، فإذا توفرت دواعي ذكر الحديث عندهم حَدَّثوا به، كما حُدِّثوا به من قبل، ومتى لم تتوفر، أو كانت المصلحة في كتمه أمسكوا، خاصة بعد وقوع الفتنة بين الصحابة ﷺ، وظهور أهل الأهواء.

٧- انتقلت "أسباب الإيراد" انتقالًا جزئيًا من سبب إيراد الصحابة للحديث إلى سبب إيراد المصنفين للحديث في عصر تدوين الحديث الشريف.

٨- أن مرحلة النضج لعلم أسباب إيراد الحديث كانت مع مرحلة التصنيف في شرح الحديث بمسلكيه التحليلي والموضوعي.

ثانيا: التوصيات

١-يوصي الباحث بالاستفادة من مجالس السماع لمصنفات الحديث الشريف

كالصحيحين، والسنن، والمسانيد، وغيرها في جمع أسباب إيراد الحديث على غرار أسباب الورود وذلك تمهيدًا لجمعها في مصنف جامع أو أكثر.

٢-العناية بأسباب الإيراد الغير معروفة وهي التي لا تقترن بالحديث غالبًا.

٣-قيام الباحثين بترتيب أسباب الإيراد على الأبواب طبقًا لطبيعة الأسباب ونوعها.

هذا وصل اللهم على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا.

هوامش البحث:

١- قائل هذه العبارة: مارجيلوث، ديفيد صامويل: دراسات عن المؤرخين العرب، ص٢٠. ولمزيد من شهادات المستشرقين وغير المسلمين، انظر: د. راغب السرجاني: وشهد شاهد من أهلها.

٢- الدَّلُّ: قريب المعنى من الهدي، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك. انظر: الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري: تهذيب اللغة، باب الدال واللام، ٤٧/١٤؛ وابن منظور، محمد بن مكرم بن على الرويفعي: لسان العرب، باب اللام فصل الدال المهملة، ٢٤٨/١١.

٣- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز: سير أعلام النبلاء، ٢١٦/١٣.

٤- هو: الحافظ المؤرخ محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقيّ الشافعيّ، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، من تصانيفه: "افتتاح القاري لصحيح البخاري"، و"عقود الدرر في علوم الأثر"، و"الرد الوافر في الانتصار لابن تيمية". ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية سنة: ٨٣٧هـ، وقُتِل شهيدًا -نحسبه كذلك- في إحدى قرى دمشق سنة: ٨٤٢ هـ. انظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٠٢/٨؛ والزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي: الأعلام، ٢٣٧/٦.

٥- سبب الورود: هو المناسبة التي ذَكر النبيُّ ﷺ الحديث فيها.

٦- هو الداعية، المحدث، المجاهد، الأستاذ الدكتور: نزار بن عبد القادر بن محمد بن عبد اللطيف بن حسن بن ريّان العسقلاني. عمل معيدًا بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، وتدرج في المناصب إلى أن عمل رئيسًا لقسم الحديث الشريف بكلية أصول الدين، وعضوًا بلجنة الفتوى بالجامعة، ومن مؤلفاته: "النقاد المتشددون في الجرح والتعديل"، و"منهج تحليل النصوص في السيرة النبوية"، و"صحيح مسلم أسانيده ونسخه ومخطوطاته وطبعاته". كما أشرف على كثير من الرسائل العلمية، وشارك بالعديد من الأبحاث. وكان الشيخ أحد قادة حركة حماس، ومجاهدًا مع كتائب القسام. تُوفي شهيدًا -نحسبه كذلك- إثر غارة وحشية على منزله، في مخيم جباليا في الأول من يناير ٢٠٠٩م. انظر: براء نزار ريّان: المحدث الشهيد نزار ريّان كما عرفته والدًا ومعلمًا، ص: ٩٩-١٢٤.

٧- وقد أتمّه، وطبعهُ طبعةً خاصة. وقد طلبه الباحث من أصدقاء الدكتور نزار- وأقاربه وتلامذته، لكن لم يظفر به، ولعله فُقد مع ما فقد من مكتبته الخاصة في حادث اغتياله المروع.

٨- نشر بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد الثامن، العدد الثاني، الجزء الأول، ربيع أول ١٤٢١، يونيو ٢٠٠٠م.

٩- نشر بمجلة نفسها، المجلد التاسع،العدد الأول،الجزء الأول،شوال ١٤٢١،كانون الثاني ٢٠٠١م.

١٠- قال البلقيني: "وقد لا يُنقل السبب في الحديث، أو يُنقل في بعض طرقه، فهو الذي ينبغي الاعتناء به". انظر: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: اللمع في أسباب ورود

الحديث، ص: ٢٩.

١١- انظر: نزار ريان: الدواعي العلمية لرواية الصحابة الأحاديث النبوية، ص: ٢٥، هامش: ١٩.

١٢- رسالة علمية نوقشت في جامعة جنان-بيروت- لبنان ٢٠١٣ م، نال بها الباحث درجة الدكتوراه.

١٣ـ صحيح: أحمد بن حنبل الشيباني: مسند أحمد، مسند عبد الله بن مسعود، ٢٢١/٧، ح ٤١٥٧؛ والترمذي: سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٣٤/٥، ح ٢٦٥٧، ح ٢٦٥٨؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، باب من بلغ علما، ٨٥/١، ح ٢٣٢. والحديث صححه الترمذي، ومحمد بن حبان، أبو حاتم البُستي: صحيح ابن حبان،٢٦٨/١، ح ٦٦؛ والألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ١١٤٥/٢، ح ٦٧٦٤.

١٤- صحيح. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث: سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ٣٢١/٣، ح ٣٦٥٨؛ والترمذي: سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، ٢٩/٥، ح ٢٦٤٩ وحسنه؛ وابن ماجه: سنن ابن ماجه، كتاب العلم، باب من سئل عن علم فكتمه، ٩٦/١، ح ٢٦١ بلفظ مقارب. ثلاثتهم من طريق علي بن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة. والحديث صححه الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ١٠٧٧/٢، ح ٦٢٨٤

١٥- متفق عليه من حديث المغيرة. البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، ٨٠/٢، ح ١٢٩١؛ ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ٤٥/٣، ح ٩٣٣، والحديث متواتر، مُخرَّج في دواوين السنة عن أكثر من سبعين صحابيًا. انظر: السيوطي: قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، كتاب العلم، ص: ٢٣- ٢٧؛ والكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، كتاب العلم، ص: ٢٨-٣٣.

١٦- البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ٣٥/١، رقم: ١١٨ وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة.

١٧- ابن حجر: فتح الباري، ٩١/٣؛ وانظر: نزار ريّان: الدواعي العلمية، ص: ٤.

١٨- المقصود: صلاة النافلة. انظر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣٣١/٢.

١٩- متفق عليه: البخاري واللفظ له: المرجع السابق، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ١٩٠/٤، ح ٣٥٦٨؛ ومسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ، ١٩٤٠/٤، ح ١٦٠. كلاهما من طريق يونس عن الزهري عن عروة به.

٢٠- البخاري: المرجع السابق، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ٣٥/١، ح ١٢٠.

٢١- انظر: ابن حجر: فتح الباري، ٢١٦/١.

٢٢- البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ٣٣/١، ح ١٠٧؛ وابن ماجة واللفظ له: سنن ابن ماجة، كتاب العلم، باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، ١٤/١، ح ٣٦.

٢٣- انظر: مسند أحمد بن حنبل، ٢٤/٣- ٤٧، ح ١٤٠٥- ١٤٣٨.

٢٤- عامر بن شراحيل بن عبدِ ذي كِبار، الشعبي الحميري، من أئمة التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة. اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم. وكان ضئيلا نحيفا، ولد لسبعة أشهر. وسئل عما بلغ إليه حفظه، فقال: ما

كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته. وهو من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن عبد العزيز. وكان فقيهًا شاعرًا. واختلفوا في اسم أبيه فقيل: شراحيل وقيل: عبد الله. نسبته إلى شعب وهو بطن من همدان. توفي سنة ١٠٣هـ. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٩٤/٤؛ والمزّي، أبو الحجاج = =يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٨/١٤؛ الزركلي، خير الدين بن محمود: الأعلام، ٢٥١/٣.

٢٥- متفق عليه. البخاري: صحيح البخاري، كتاب أخبار الآحاد، باب خبر المرأة الواحدة، ٩٠/٩، ح٧٢٦٧؛ومسلم:صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب،١٥٤٢/٣،ح ١٩٤٤.

٢٦- مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة. أما كتابه في "التفسير" فيتقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يَسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٤٤٩/٤؛ وميزان الاعتدال، ٤٣٩/٣؛ الزركلي: الأعلام، ٢٧٨/٥.

٢٧- متفق عليه. البخاري: المرجع السابق، كتاب العلم، باب الفهم في العلم، ٢٥/١،ح٧٢. والحديث المشار إليه هو "مثل المؤمن مثل النخلة" وهو متفق عليه أخرجه البخاري: المرجع نفسه؛ ومسلم: المرجع السابق، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب مثل المؤمن،٢١٦٥/٤، ح ٦٤.

٢٨- ابن حجر: فتح الباري، ١٦٥/١.

٢٩- "أَيْ يَتعهَّدُنا، من قولهم فلان خَائِلُ مالٍ، وهو الذي يصلحه ويقوم به". ابن الأثير: النهاية، ٨٨/٢.

٣٠- متفق عليه. أخرجه البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة، ٢٥/١، ح ٧٠؛ ومسلم: صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الاقتصاد في الموعظة، ٢١٧٣/٤، ح ٨٣.

٣١- هو: أبو عبد الله عمرو بن ميمون الأودي، تابعي أدرك الجاهلية ولم يلق النبي ﷺ، ثقة أخرج له الجماعة، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، توفي ٧٤ هـ وقيل بعدها. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٥٨/٤؛ وابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، ١١٩/٥؛ وتهذيب التهذيب، ١١٠/٨.

٣٢- صحيح: ابن ماجة، سنن ابن ماجه، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ١٠/١، ح ٢٣. قال الدارقطني: "يرويه مسلم البطين، وهو مسلم بن أبي عمران، واختلف عنه؛ فرواه سنة بن مسلم البطين، وعبدة بن أبي لبابة، وعبد الرحمن المسعودي، وأخوه أبو عميس، عن مسلم البطين، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وتابعهم عمّار الدهني، أيضا، فرواه عن مسلم البطين كذلك. وخالفهم عبد الله بن عون، فرواه عن مسلم البطين، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عمرو بن ميمون، كذلك قال جماعة أصحاب ابن عون إلا بشر بن المفضل، فإنه لم يقل: عن أبيه. ورواه إبراهيم بن مهاجر، وإبراهيم بن أبي حفصة، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السلمي، عن عبد الله. ورواه شريك، عن أبي عميس، عن مسلم البطين، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّه. ويشبه أن يكون القول فيه قول ابن عون، لأنه زاد في الإسناد رجلين، وهو ثقة، وزيادته مقبولة". الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٢٦٠/١٣. والأثر صححه الألباني: صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، ٩٥/١.

٣٣- انظر: أحمد بن حنبل: المسند، ٧/٦- ٤٤٦، ح ٣٥٤٨_ ٤٤٤٧.
٣٤- كرائم الأموال: وهي ما كان عزيزا عند صاحبه من الأموال، والمعنى: لا تأخذ في زكاة شاة يعلفها صاحبها للحم أو بقرة يستفيد من لبنها أو بعير يعده للركوب. انظر: مصطفى البغا: صحيح البخاري بتعليقات البغا، ١١٩/٢؛ وابن حجر: فتح الباري، ٣٢٢/٣؛ وابن الأثير: النهاية، ١٦٧/٤.
٣٥- متفق عليه. البخاري: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، ١١٩/٢، ح ١٤٥٨؛ ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين والشرائع، ٥١/١، ح ١٩. كلاهما من حديث عبد الله بن عباس .
٣٦- خاصة إذا كان الباحث هو النبي ﷺ نفسه.
٣٧- معناه: تضاممت ليسعني المدخل. انظر: تعليقات محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم، ٦٠/١.
٣٨- هو اسم من أسماء الدُّبر والمستحب في مثل هذا الكناية عن قبيح الأسماء واستعمال المجاز والألفاظ التي تحصل الغرض ولا يكون في صورتها ما يستحيا من التصريح بحقيقة لفظه. انظر: المرجع نفسه.
٣٩- قال أهل اللغة يقال جهشت جهشا وجهوشا وأجهاشا، قال القاضي عياض- هو أن يفزع الإنسان إلى غيره وهو متغير الوجه متهيئ للبكاء ولما يبك بعد. انظر: المرجع نفسه.
٤٠- معناه: تبعني ومشى خلفي في الحال بلا مهلة. انظر: المرجع نفسه.
٤١- مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، ٥٩/١، ح ٣١.
٤٢- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي لصحيح مسلم)، ٢٣٨/١.
٤٣- هو: أبو كثير السُّحَيْمِي الغُبَرِي اليمامى الأعمى، قيل اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أذينة، وقيل: يزيد بن عبد الله بن أذينة، وقيل ابن غفيلة، وثقه أبو حاتم، وأبو داود، والنسائى. انظر: المزّي: تهذيب الكمال، ٢٢١/٣٤؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب، ٢١١/١٢.
٤٤- هو: عكرمة بن عمار العجلى، أبو عمار اليمامى، صدوق يغلط، وفى روايته عن يحيى بن أبى كثير اضطراب، ووثقه ابن معين، والذهبي في غير يحيى ابن أبي كثير، توفي قبل ١٦٠هـ. انظر: المزّي: المرجع السابق، ٢٥٦/٢٠؛ والذهبي: السير، ١٣٤/٧؛ ميزان الاعتدال، ٩١/٣؛ أبو أحمد بن عدي الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، ٤٧٨/٦.
٤٥- انظر: النووي: شرح مسلم، ٢٤١/١.
٤٦- متفق عليه. أخرجه البخاري: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثا، ٤٣/١، ح ١٦٠؛ ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه، ٢٠٥/١، ح ٢٢٧. وانظر في رد دعوى أن البخاري رواه معلقًا: الحافظ بن حجر: تغليق التعليق، ١٠٣/٢.
٤٧- ابن حجر: فتح الباري، ٢٦١/١.
٤٨- متفق عليه. البخاري: المرجع السابق، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا، ٣٧/١، ح ١٢٨؛ ومسلم: المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، ٦١/١، ح ٣٢.
٤٩- أراد: "أنه يؤدب أهله بالضرب. وقيل: "أراد به كثرة الأسفار". ابن الأثير: النهاية، ٢٥٠/٣.
٥٠- مسلم: صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ١١١٤/٢، ح ١٤٨٠.

٥١- المرجع نفسه.
٥٢- النووي: شرح صحيح مسلم، ١٠٧/١٠.
٥٣- مسلم: صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك، ١٢٠٠/٣، ح ١٥٧١. والأمر بقتل الكلاب متفق عليه دون باقي الزيادة. البخاري: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، ١٣٠/٤، ح ٣٣٢٣؛ ومسلم: المرجع السابق، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك، ١٢٠٠/٣، ح ١٥٧٠.
٥٤- ابن حجر: فتح الباري، ٦/٥.
٥٥- السيوطي، جلا ل الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح السيوطي على مسلم، ١٧٤/٤.
٥٦- انظر: نزار ريان: الدواعي العلمية، ص: ٢-٤.
٥٧- انظر: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي: الإجابة لإيراد ما استدركت عائشة على الصحابة، ص: ٥٧-١٧٠.
٥٨- صحيح. مسلم: مقدمة صحيح مسلم، ١٥/١، ورجاله رجال الصحيحين.
٥٩- اسناده حسن. مسلم: مقدمة صحيح مسلم، ١٣/١. فيه رباح بن أبى معروف بن أبى سارة المكى: صدوق له أوهام، وقال أبو حاتم: صالح، وضعفه ابن معين والنسائي. انظر: النسائي: الضعفاء والمتروكون ص: ٤١، ترجمة: ٢٠٧؛ والمزّي: تهذيب الكمال، ٤٧/٩.وتابع طاوس مجاهدًا بلفظ مقارب بإسناد صحيح عند النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني: السنن الكبرى، كتاب العلم، باب حفظ العلم، ٣٧٤/٥، ح ٥٨٣٨؛ وابن ماجة: سنن ابن ماجه، باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، ١٢/١، ح ٢٧.
٦٠- صحيح: أخرجه الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي: تاريخ بغداد، ٥/١٠. قال: أَخْبَرَنَا الحسن بن الحسن بن علي بن المنذر القاضي، قال: أَخْبَرَنَا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق أبو بكر، قال: حَدَّثَنَا علي بن معبد، قال: حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد به.فالحسن بن الحسن بن علي بن المنذر القاضي، قال الخطيب: "كان صدوقا ضابطا". انظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ٣١٥/٧. وإسماعيل بن محمد الصفار، ثقة وثقه الدارقطني. انظر: تاريخ بغداد، ٣٠١/٧. ومحمد بن إسحاق أبو بكر هو الصاغاني، ثقة ثبت روى له الجماعة عدا البخاري. انظر: ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٣٦/٩.وعلى بن معبد بن شداد العبدى، ثقة، وثقه أبو حاتم وغيره. انظر: المرجع نفسه، ٣٨٥/٧.وعبيد الله بن عمرو هو: أبو الوليد الرقى، ثقة فقيه، أخرج له الجماعة، ووثقه أبو حاتم وابن معين. انظر: نفسه، ٤٣/٧.وتابعه: عبد الجبار الخطابي وهو ثقة. انظر: يعقوب بن سفيان الفسوي: المعرفة والتاريخ، ١٧/٣.وإسحاق بن راشد الجزرى، أبو سليمان الحرانى، أخرج له الجماعة عدا مسلم، قال الحافظ: "ثقة، فى حديثه عن الزهرى بعض الوهم". ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٢٣١/١. وقد تُكلم في لقائه بالزهري. انظر: الدارقطني، علي بن عمر البغدادي: سؤالات الحاكم للدارقطني، ص: ١٨٤؛ وابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله: تاريخ دمشق، ٢١٢/٨. لكن مما يؤيد لقاءه به ما رواه أبو بكر بن أبي خيثمة ثنا عبد الله بن جعفر سمعت عبيد الله بن عمرو وأبا المليح يقولان: "قال إسحاق بن راشد بعث محمد بن علي زيد بن علي إلى الزهري قال: يقول لك أبو جعفر: استوص بإسحاق خيرًا فإنه منا أهل البيت". قال عبيد الله بن عمرو: وكان إسحاق صاحب مال فأنفق عليهم أكثر من

ثلاثين ألف درهم ورثها من أبيه. انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ٢١٢/٨. قال الحافظ عقب هذه الرواية: "هذا يدل على أنه لقي الزهري". تهذيب التهذيب، ٢٣١/١.

٦١- أثر حسن: أخرجه النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم: المستدرك على الصحيحين، كتاب العلم، ١٨١/١، ح ٣٤٤؛ ومن طريقه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي: شعب الإيمان، نشر العلم وألا يمنعه أهله أهله، ٢٥٣/٣، ح ١٦١٣. فيه القاسم بن محمد بن حماد الدلال، متكلم فيه، ضعفه الدارقطني والذهبي، ووثقه الخليلي وابن حبان. انظر: الدارقطني: سؤالات الحاكم للدارقطني، ص: ١٣٢، ترجمة رقم: ١٦٠؛ وابن حبان: الثقات، ١٩/٩، ترجمة رقم: ١٤٩٥٣؛ والذهبي: ديوان الضعفاء، ص: ٣٢٤، ترجمة رقم: ٣٤٢٣؛= =والمنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، ص: ٤٧٣.أما حديث أبي هريرة فهو حسن صحيح. أخرجه أحمد: المسند، مسند أبي هريرة، ١٧/١٣، ح ٧٥٧١؛ وأبو داود: سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ٣٢١/٣، ح ٣٦٥٨؛ والترمذي: سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، ٢٩/٥، ح ٢٦٤٩؛ وابن ماجه: سنن ابن ماجه، باب من سئل عن علم فكتمه، ٩٨/١، ح ٢٦٦. والحديث صححه الألباني: مشكاة المصابيح، ٧٧/١، ح ٢٢٣.

المراجـــع:

١.الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢.إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي، مراجعة وتلخيص لأحكامه: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، نشر: دار الكيان – الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات. بدون رقم طبعة أوسنة نشر.

٣.الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر بن عبد البر، النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٤.الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

٥.الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن فارس (ت: ١٣٩٦هـ)، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.

٦.تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

٧.تغليق التعليق على صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت؛ عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

٨.تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، نشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٩.تهذيب الكمال في أسماء الرجال: جمال الدين المزّي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.
١٠.دراسات عن المؤرخين العرب: للمستشرق: مارجيلوث، ديفيد صامويل، نشر: المركز القومي للترجمة، طبعة أولى ٢٠١٠ م.
١١.الدواعي التربوية لرواية الصحابة الأحاديث النبوية: نزار ريان (ت: ٢٠٠٩ م)، نشر بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد الثامن، العدد الثاني، الجزء الأول، ربيع أول ١٤٢١ يونيو ٢٠٠٠م.
١٢.الدواعي العلمية لرواية الصحابة الأحاديث النبوية: نزار ريان (ت: ٢٠٠٩م)، نشر بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد التاسع، العدد الأول، الجزء الأول، شوال ١٤٢١ كانون الثاني ٢٠٠١.
١٣.سنن ابن ماجه: ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٤.سنن أبي داود: أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
١٥.سنن الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)؛ ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)؛ وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي– مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
١٦.سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): مجموعة من المحققين بإشراف الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م.
١٧.سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): مجموعة من المحققين بإشراف الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
١٨.شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج): النووي (ت: ٦٧٦هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
١٩.شعب الإيمان: البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، نشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م.
٢٠.صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
٢١.صحيح أبي داود: الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، نشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
٢٢.صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه): البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٣.صحيح مسلم (مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رســول الله ﷺ): مسلم بن

الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. بدون رقم طبعة وسنة نشر.
٢٤.الضعفاء والمتروكون: النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٥.الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، نشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت. بدون رقم طبعة وسنة نشر.
٢٦.فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب. نشر: دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩هـ.
٢٧.فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبد الخالق الشافعي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
٢٨.قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: السيوطي. تحقيق: خليل محي الدين الميس، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥ م.
٢٩.الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، نشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
٣٠.لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الرويفعى (ت: ٧١١هـ)، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.
٣١.اللمع في أسباب ورود الحديث: السيوطي (ت: ٩١١هـ)، نشر: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
٣٢.المحدث الشهيد نزار ريّان كما عرفته والدًا ومعلمًا: براء نزار ريّان. نشر: دار الفتح للدراسات والنشر. طبعة أولى: ٢٠١٣ م.
٣٣.المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١ م.
٣٤.ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.
٣٥.نظم المتناثر من الحديث المتواتر: الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: شرف حجازي، نشر: دار الكتب السلفية – مصر، الطبعة: الثانية.
٣٦.النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد عبد الكريم الشيباني الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى– محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.